

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأن جميع المنظمات تقريبا التي أرسلت ردودا أفادت بأنها اعتمدت، أو هي بسبيل اعتماد، سياسات ترمي إلى الإسراع باستخدام أسلوب هذا التعاون، وإذ تؤكد دور الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية، التي يضطلع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في رصد استخدام هذا الأسلوب.

١ - تؤيد تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن دورتها الثامنة^(٣١)، والمقررات التي اعتمدها تلك اللجنة والواردة في المرفق الأول لتقريرها:

٢ - تحث جميع الدول الأعضاء، ومنها البلدان المتقدمة النمو بالذات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرامج والهيئات الأخرى التي يتصل عملها بعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الوكالات المتخصصة، على أن تمنح التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أولوية عالية ودعمًا كاملاً في الميادين المحددة من ميادين الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها، وذلك في مجالات منها العلم والتكنولوجيا ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتعليم والتدريب التقني والدراية الفنية:

٣ - تطلب إلى جميع الأطراف المشتركة في تنفيذ استراتيجية تعزيز وتطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التسعينات، المشار إليها في تقرير اللجنة الرفيعة المستوى^(٣٢)، أن تكفل استخدام هذا التعاون على نطاق واسع:

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريراً عن تنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وعن متابعة هذا القرار.

الجلسة العامة ٨٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

١٧٣/٤٨ - التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها ٢٤٨/٣٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، و ١٦٠/٣٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/

المدة، وكذلك في مسألة تغطية تكلفة المشاركة الكاملة والفعالة لممثلي أقل البلدان نمواً في ذلك الاجتماع:

٢٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٨٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

١٧٢/٤٨ - التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها ١٣٤/٣٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، الذي أيدت فيه خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(٣٣)، و ١٥٩/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وقرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٢ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢،

وإذ تؤكد أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا يزال عنصراً رئيسياً في التعاون الدولي وأن له دوراً مكملاً لأشكال التعاون التقني الدولي الأخرى، وأن الغرض منه في نهاية المطاف هو تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية، وبصفة خاصة تنمية الموارد البشرية، باستغلال قدرات البلدان النامية،

وإذ تؤكد من جديد أنه إذا كانت البلدان النامية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بينها، فإنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والبلدان المتقدمة النمو أن تقدم المساعدة والدعم لهذه الأنشطة، وأنه ينبغي أن تواصل منظومة الأمم المتحدة القيام بدور بارز بوصفها عاملاً مشجعاً وحافزاً للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وفقاً لما تنص عليه خطة عمل بوينس آيرس،

وإذ تحيط علماً مع الارتياح بما ورد في تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥٩/٤٦^(٣٤) من أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة قد أفادت بزيادة التركيز على الأنشطة المضطلع بها في مجال